

مصر والبحر الأحمر

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

لعب البحر الأحمر دوراً خطيراً كطريق ملاحى بين الشرق والغرب في القرن التاسع عشر ، وفي النصف الثاني من هذا القرن بنوع خاص . ولقد تأثر تاريخ مصر الحديث بموقعها على هذا البحر ؛ إذ أن هذا البحر الذى شاءت الدولة العثمانية أن تجعله بحيرة راكدة ، أصبح من مستهل القرن التاسع عشر شرياناً من أهم شرايين المواصلات بين الشرق والغرب ؛ خاصة بعد اكتشاف البخار واستخدامه فى المواصلات البحرية . وبالطبع ستضعف هذه الأهمية بعد أن يتصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط وتفتح قناة السويس للملاحة فى سنة ١٨٦٩ .

وارتبط النشاط فى البحر الأحمر بالتطاحن الاستعماري فى إفريقيا عامة وفى ساحلها الشرقى بنوع خاص . فقد كان طبيعياً وقد بدت للعيان أهمية المناطق المطلة على البحر الأحمر وعلى المحيط الهندى ، أن تسرع الدول الاستعمارية المتحفزة لتأخذ كل منها نصيبها فى هذا الصيد الثمين .

ولم تقف مصر - وهى التى كان يحسبها الأمر قبل غيرها - مكتوفة الأيدي وسط هذا الصراع الدولى الطاحن ، بل اتجهت إلى أن تلعب دوراً عملياً حاسماً ، فعمدت إلى أن تثبت أقدامها فى المناطق الهامة المطلة على البحر الأحمر وفى سائر إفريقيا الشرقى قبل أن تسبقها الدول الاستعمارية التى كانت قد بدأت فعلاً تنشب أظفارها فى هذه المناطق الساحلية وتتخذ منها منفذاً للتوغل للداخل ، بل كما سلو-وضح كانت السياسة المصرية أبعد من ذلك فقد كانت هذه السياسة ترمى إلى الاستيلاء على ساحل البحر الأحمر الغربى كلية . وعلى الساحل الإفريقى للشريقى للمواجه للمديرية للاستوائية التى كانت الجهود تبذل فى ذلك

الوقت لتثبيت وتوسيع دعائم الحكم المصري فيها . وكانت الدلائل كلها قد أثبتت أن اتصال مصر بالنصف الجنوبي من وادي النيل أي بالسودان وخاصة بمنطقة البحيرات الاستوائية عن طريق البحر أيسر وأجدي وأوفر في الوقت وفي النفقات من الاتصال عن طريق النيل الطويل وما يعتره من العقبات المتباينة .

وخطت مصر أول خطوة إيجابية في سبيل مد نفوذها في البحر الأحمر وموانيه حين طلبت ضم ميناءى (سواكن ، ومصوع) للإدارة المصرية ، وقد كان للميناءين وضع خاص ، إذ كانا تابعين لإيالة (جدة) وكان يطلق على هذه الجهات اسم (ولاية الحبش) ولعل هذه التسمية ترجع إلى أن هذه الأقاليم هي التي تشرف على الحبشة . وقد كان بين العثمانيين ، باعتبارهم القوة الإسلامية التي تزعم العالم الإسلامي ، وبين الحبشة المسيحية ، مثلما كان بين الحبشة وبين الولايات العربية الإسلامية المحيطة بها في أفريقيا (كإمارة هرر) نضال يعتبر تنمة للحروب الصليبية المعروفة .

وكلت جهود مصر في ضم الميناءين بالسجاح فصلى فرمان بوضع الميناءين تحت إدارة الحكومة المصرية في مايو ١٨٦٥ .

على أن استلام الإدارة المصرية لسواكن تم مباشرة بعد صدور فرمان السلطانى بذلك . أما فيما يختص بميناء (مصوع) فقد تأخر استلامها بسبب ثورة الجند في «التاكة» وهي من ملحقات السودان القهوية من سواكن .

وبعد استلام سواكن ومصوع عين (حسن بك رفعت) محافظاً لمصوع و(ممتاز بك) محافظاً لسواكن .

لكن الحكومة المصرية ، شعوراً منها بأهمية هذه الأقاليم المطلة على البحر الأحمر والتي دخلت حديثاً في حوزتها ؛ فصلتها في عام ١٨٧١ عن حاكمية السودان وكونت من مصوع وسواكن وغيرها من الأقاليم السودانية المطلة

على البحر الأحمر والتي خضعت للنفوذ المصرى محافظة مستقلة عرفت باسم (محافظة سواحل البحر الأحمر) وعين لإدارتها الضابط المصرى أحمد ممتاز باشا بلقب (مدير عام شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر) وخلفه فى هذه الوظيفة (مستر نجر بك) وهو سويسرى الأصل وكان قنصلا لفرنسا بمصوع من قبل .

وقد كانت حالة سواكن ومصوع غاية فى السوء وقت أن تسلمتها الإدارة المصرية ، وتقرير (حسن بك رفعت) فى مايو ١٨٦٦ عن مصوع يوضح كيف كانت حالة السكان الصحية رديئة إذ كانت تنتشر بها عدة علل منها الحميات ، ومرض الدوسنتاريا ، والعللة المخية ، والكوليرا ، وكان بأسواق مصوع وأزقتها بعض المصابين بالجلدى والقروح مشرفين على الموت دون أن يوجد من يعنى بهم لعدم وجود مستشفيات أو وسائل علاج بها .

أما عن حالة المباني الحكومية وقت استلامها فقد كانت قديمة وآيلة للسقوط وبعضها كان قد تهدم فعلا وأصبح عبارة عن أكوام من التراب . ولم يكن بالبلدة طاحونة واحدة لطحن الحنطة أو فرن للخبز ، وكانت حالة الأمن مضطربة إذ لم تكن حتى بالنقط الهامة بالساحل قوة عسكرية لحفظ الأمن ، وفيما يختص بالأموال التى تجبى من الأهالى لم تكن هناك سجلات ثابتة توضحها وتضبطها حتى لا يضار أحد .

وقد عثرت فى المحفوظات التاريخية على عدة تقارير عن حالة هذه الجهات فى فترات مختلفة نذكر منها تقرير أحمد ممتاز باشا الذى أصبح محافظاً لسواحل البحر الأحمر فى مارس ١٨٧١ وتقرير على رضا باشا محافظ سواحل البحر الأحمر أيضاً فى الفترة من (أغسطس ١٨٧٩ إلى يناير ١٨٨١) .

وقد قامت الإدارة المصرية فى تلك الجهات بعدة إصلاحات شملت جميع نواحي الحياة فيها .

اهتمت الإدارة المصرية بتيسير سبل المواصلات فنظم بريد برى بين

سواكن والمقصير إلى أن يتم تنظيم الخط الملاحي البحري بين سواكن ومصوع وبينها وبين السويس .

وأنشئ بكل من مصوع وسواكن مكتب بريد وخصصت باخرة بعد ذلك لنقل البريد من سواكن لمصر في كل أسبوع فكانت البوستة السودانية تنقل من الخرطوم إلى سواكن برآ وكان يقوم جنود الهجانة بهذه المهمة . ومن سواكن للسويس بحراً ، وربط خط بحري بين مصوع وسواكن وخصص وابور للإقامة بكل منها ، وقد نظمت مواعيد هذه الوابورات بدقة ، ولما انتظمت حركتها أصبحت تنقل الركاب والبضائع .

كما مدت خطوط التلغراف بين سواكن ومصوع وموانى البحر الأحمر الأخرى وبينها وبين الخرطوم . وقد وجدنا في دفاتر صادر محافظة سواكن وصفاً طريفاً لحفل نصب أول عامود من أعمدة التلغراف بسواكن ومما ذكر بهذه المناسبة أن تجار البندر قدموا أحد الأعمدة على سبيل الهدية الرمزية اعترافاً منهم بتقديرهم لأعمال الحكومة ومشروعاتها العائدة بالنفع على الأهالي بصفة عامة وعلى التجار بصفة خاصة .

ومن الخطوط التلغرافية التي مدت الخط من بربر إلى كسلة . ومن كسلة إلى مصوع . . . ومنها إلى سواكن . ومن سواكن إلى برانيس وهي ميناء مصرى على البحر الأحمر .

وقد ظهر أن الأخشاب التي ترسل من مصر لاستعمالها في الخطوط التلغرافية تتعرض لحشرة القرضة ، وأن الأفضل والأوفر استخدام أخشاب شجر الدوم التي بالسودان هذا الغرض .

وكان بلشمهندس عموم التلغرافات (سلامة بك) يداوم المرور على هذه الخطوط التلغرافية الحديدية لتفقد حالتها ولتلافي ما فيها من نقص .

هذا بالإضافة لتمهيد الطرق البرية التي تربط موانى البحر الأحمر المختلفة بالمدين الداخلية .

وقد بحثنا فعلاً بمشروع وصل السودان بمصر بالسكة الحديدية وقدمت اللجنة المكلفة لهذا العمل تقريراً وافياً . كما بحث (إساعيل بك الفلكي) مشروع مد خط حليدي من سواكن إلى بربرو أو شنتي وقدم تقريراً في هذا الشأن مع خريطة توضيحية ؛ لكن العقبات المالية حالت دون تنفيذ هذا للمشروع وإن كان قد بدئ فيه فعلاً فمد الخط من وادي حلفا إلى (حنك) . هذا من جهة المواصلات ، وقد اهتمت الإدارة المصرية بتعمير بندر سواكن ومصوع فبنت مساكن للأهالي من الحجارة كما شيد بكل منهما مسجد ومستشفى ومكاتب صغيرة لتربية وتعليم الأطفال ، ولما كان من العساكر الموجودين بالبندر من يتقن أشغال الحدادة والنجارة والنحت والبناء فقد استخدمتهم في هذه الأعمال .

كما أرسلت مطاحن للغلال كاملة العدد من مصر لتركيبها هناك ، وأرسل أيضاً مهندس خاص لإقامة (طابونة) لصنع الخبز بها ، ومخزن بجوارها لخزن الدقيق .

وعهد إلى (عرفة بك) باشمهندس استحكامات السودان يبحث مسألة الاستحكامات اللازمة بهذه الجهات لضمان سلامتها .

• • •

واهتمت الإدارة المصرية بتدبير المياه العذبة لكل من سواكن ومصوع فمدت المواسير من العميون والآبار لبندر مصوع وقام بهذه العملية المهندس المسيو (روسو) ، ولما وجد أن مياه الآبار بسواكن مرة وأن الأهالي يتحلون منها للجبال في (سنكات) و (اركويت) حيث يمكنهم الحصول على المياه ، الأمر الذي جعل التجارة تكسد بالإضافة لانتشار مرض (الأستكربوط) فتبجعة المياه غير العذبة ، قامت الحكومة ببناء خزان يسع ٢٥٠,٠٠٠ متر من المياه لجمع مياه السيول التي تسقط على المرتفعات المحيطة بسواكن ومدت قناة من الخزان للمدينة بلغ طولها ٦,٠٠٠ متر وصرف على هذه العملية ٨٠٠ كيس .

ونجحت الحكومة جهودها إلى العناية بموارد هذه الجهات الطبيعية وتنميتها ، فاهتمت بنشر زراعة القطن في كل من مصوع وسواكن وملحقاتها كطوكر وعقين ومنكات ، فأرسلت البذور لهذه الجهات ، وشجعت الأهالي على الزراعة وازدهرت الزراعة بها لدرجة أن المحالج التي أقامتها الحكومة لم تف بالحاجة فأنشأ الأهالي والمهاجرون الأجانب محالج للقطن . ومما يدل على مبلغ اهتمام الحكومة بتنمية الزراعة هنا أنها فصلت مدير التاكة في عام ١٨٧٠ لما نسب له محافظ سواحل البحر الأحمر عدم الاهتمام بتشوين الأهالي للزراعة .

ولما كانت هذه الجهات مشهورة بملاحاتها فقد اهتمت الإدارة المصرية أيضا بتنظيم عملية استغلال هذه الملاحات وتصريف انتاجها من الملح ، ومما عمل في هذا السبيل مد خطوط حديدية من الملاحات للساحل لتيسير نقل الملح في عربات تسير على هذه القضبان بالدفع ، وعملت (أسكلة) بجوار الساحل لتيسير شحن السفن وعين مأمورون على الملاحات ، بل إن الإدارة المصرية عملت على تنظيم استغلال الملح وتسويقه ، فأرسلت عينات من مختلف أنواع الملح إلى البلاد الأجنبية للترويج له .

وفي مستهل الأعمال التي عينت بها الإدارة المصرية بعد استلام سواكن ومصوع ترتيب وحدة صحية وتعيين طبيب وصيدلي لكل منها ، كما عينت حكيمتين من التلميذات اللاتي أتممن الدراسة بالمدرسة الطبية إحداهما لاسبتالية سواكن والأخرى لاسبتالية مصوع .

وللفصل في المنازعات والخلافات شكّل مجلس في كل من مصوع وسواكن من وجوه وعمد التجار ، وللتسهيل على أرباب القضايا رأى المجلس المخصوص أن القضية التي تنظر في أحد المجلسين ويستازم استيفاؤها تنظر بالمجلس الثاني :

ولقد استتب الأمن تماماً في مصوع وسواكن في ظل الإدارة المصرية

فقد عين في كل نقطة من النقاط الهامة عدد من الجنود وعلى رأسهم ضابط للضرب على أيدي العابثين بالنظام والأمن .

كما نظمت مسألة جمع العشور والعوائد ورصدت في دفاتر حتى لا يظلم أحد ، وساعد ذلك كله بالإضافة إلى الاهتمام بإعداد الموانئ لاستقبال السفن وإنشاء الأساكن ، على رواج التجارة . فكانت السفن تأتي بانتظام لسواكن محملة بالبضائع الهندية والأسبوية المختلفة وتعود محملة بالملح والصمغ والعاج وغيرها من المنتجات السودانية .

ولما كان الأجانب قد أخذوا يتسللون للجهات الساحلية الهامة بساحل أفريقيا الشرقى وسواحل البحر الأحمر ويعقدون اتفقات مع شيوخ القبائل ففقدت أصدرت الحكومة المصرية أوامر مشددة (لمحافظة سواحل البحر الأحمر) بمداومة المرور على السواحل واستكشاف وبيان حدودها ، وتسجيل أسماء القبائل والمشايخ بدفاتر الحكمدارية وسجلات محكمة العموم بالخرطوم . وذلك لإثبات حقوق الحكومة المصرية وبطلان الوسائل التي كانت الدول الاستعمارية تتبعها في عقد المعاهدات مع المشايخ لشراء جهات من الساحل كما فعل الطليان في (رأس عريب) والفرنسيون في جهة (أويوك) قرب تاجورة .

وقد حدث فعلا لما بدأت مصر تبسط نفوذها على هذه الجهات أن احتج حاكم عدن (ادوارد راسل) واضطرت الحكومة المصرية لأن ترسل (مكيلوب باشا) وهو إنجليزي الأصل ليشرح لوالى عدن حقيقة الوضع ويطمئن الإنجليز على مستقبل العلاقات بين بربرة وعدن لأن المسألة كما قالت الحكومة المصرية في خطابها لرضوان بك تتعلق بالسياسة وتحتاج إلى تفهيم الوالى المذكور ما يختص بها عن طريق من يكون له إلمام تام بلسانه .

وقد تابعت الحكومة المصرية جهودها في سبيل توطيد النفوذ المصرى في المناطق الأخرى الهامة بساحل البحر الأحمر الغربى ووضع حد للوسائل

التي كانت تتبعها الدول الأجنبية للتدخل في شؤون هذه الجهات ، فلما علمت
بالنزاع المستمر بين القبائل في بربرة وعسلم وجود سلطة تحفظ الأمن
وتحسم الأمر ، واتخاذ الإنجليز في عدن ذلك ذريعة للتدخل في شؤون هذه
الجهات . ووصلت لمصر عدة استغاثات من عقلاء القبائل يستنرخون الحكومة
المصرية أن تعاونهم لوضع حد للفوضى المنتشرة في بلادهم . فأرسلت أحمد
ممتاز باشا محافظ سواحل البحر الأحمر سنة ١٨٧١ وبرفقته محافظ مصوع
لإجراء الصلح بين القبائل ، ثم أعقب ذلك إرسال رضوان بك وأحد رجال
البحرية المصرية وقائد وابور (الصاعقة) إلى بربرة تمهيداً لإرسال الجنود
والموظفين لإدارة شؤونها ، ثم صدرت الأوامر (لمتذنجر بك) مدير عموم
شرقي السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر بالتوجه بنفسه لبربرة . فذهب
إليها وكتب تقريراً وافياً عن حالتها في عام ١٨٧٣ ، أشار فيه لاضطراب
الأمن وكثرة المشاحنات بين القبائل *First Footsteps in East Africa* .

وأوضح أن حالة ذلك الميناء الذي أمدته الطبيعة بميزات طبيعية نادرة .
سيئة « فهو مهمل شأنه في ذلك شأن كافة المدن الساحلية التابعة اسماً للدولة
العثمانية . وذكر أن البلدة تفتقر للمياه العذبة والمباني المستقرة والمنشآت الصحية
الدائمة بالإضافة لافتقارها لمن يدير شؤونها ويحفظ الأمن ويضع حداً للنزاع
بين القبائل ، وأشار إلى أن الإنجليز بعدن يعتبرون العقبة الكوؤود التي
تعرض بسط الحكومة المصرية لنفوذها في هذه الجهات .

وقد زار بربرة قبل امتداد الإدارة المصرية إليها الرحالة الإنجليزي

برتون وكتب عنها في كتابه : "First Footsteps in East Africa"

ولهذا الكتاب أهمية خاصة إذ أنه لم يكن قد سبق لرجل أبيض أن زار
هذه الجهات ، لأن أهلها كانوا لا يسمحون لأوروبي بأن تخطأ قدمه أرض
بلادهم ، وقد ذكر برتون أن بربرة يسكنها جنس من أخطر الأجناس وأنه
رغم أنه كان متخفياً في ثياب تاجر عربي إلا أنه لاقى الأمرين ومع ذلك فقد

استطاع أن يزور زيلع ، بربره ، هرر ، وأن يصف حياة البيكان ومعيشتهم وعاداتهم في هذه الجهات وصفاً دقيقاً مستفيضاً ، وذيل كتابه بالمذكرات والمعلومات التي كتبها الرحالة السابقون الذين حاولوا النزول لساحل أفريقيا الشرقي من أمثال (سبيك) ، « وباركر » . هذا بالإضافة لملاحظات وتسجيلات مناخية وشروح لقواعد اللغة الهررية وهي لغة ساحلية خليط من العربية وغيرها من لغات القبائل التي وفدت على هذه الجهات واندجت في القبائل العربية التي استقرت هناك ، مع مجموعة من الألفاظ الانجليزية وما يقابلها من هذه اللغة الهررية .

وقد نصح برتون انجلترا في مقدمة كتابه باحتلال هذه البلاد وعدد الأسباب التي من أجلها يرى لزوم ذلك ، ولم ينس وهو يختم كتابه أن يعيد ترديد هذه النغمة الاستعمارية .

والمهم أن كل ما كتب عن حالة بربرة قبل الإدارة المصرية يوضح حالة الفوضى التي كانت تعانيها وحاجتها الماسة لتنظيم كافة النواحي بها ، كما يوضح اتجاه الأطماع الاستعمارية إليها .

ولما امتد التنظيم المصري إليها بدأ العمران يدب فيها . فقد عين رضوان باشا من رجال البحرية المصرية محافظاً لإدارة شئونها فاهتم بتعمير هذا الميناء الفريد وشرع فوراً في إقامة المباني اللازمة : كديوان للمحافظة ، وبناء للكمرك ، ومستشفى وجامع ، وقره قول ، ومخزن لتخزين الفحم .

وكان المتبع أول الأمر أن يشرف على الناحية الصحية طبيب الوابور الراسي في الميناء ولكنه روى ضرورة وجود طبيب مقيم ليرعى الناحية الصحية بالبلد فقد يقوم الوابور لجهة أخرى فتحرم البلد من وجود طبيب بها . ولهذا عين طبيبان ليقم أحدهما في بندر (بربرة) والآخر في (دوبار) وهي ميناء صغير لا يبعد كثيراً عن بربرة .

ومن أجدد المشاريع التي تذكر للمصريين بالفخر في تلك البلاد مشروع

توصيل المياه العذبة من (دوبار) إلى (بربرة) ، وقد أرسل مهندس مختص لدراسة هذا المشروع ، والاشراف على تنفيذه ، وتم المشروع وافتتحه المحافظ المصرى (رضوان باشا) بحفل عظيم حضره عدد كبير من التجار ومن عقال القبائل ، وبعض السومال وضباط الجهادية والبحرية وبلغ طول خط المواسير التى مدت من الدوبار لبربرة ١٢,١٢٣ مترا .

ولما وصلت المياه لبربرة مدت منها فروع للجامع ، والمستشفى ، وديوان المحافظة ، والجمرك . ومع أن سكان بربرة من السومال كانوا يدينون بالإسلام فقد كانوا يجهلون التعاليم الأساسية للدين الإسلامى ، ولذا أرسل أحد مدرسى الجامع الأزهر وهو الشيخ محمد بيومى الحنفى ليجمع بالقاضى والمفتى فى هذه الجهات ليوضح لهما المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية ثم يعود بعد ذلك لمصر ، إذ أن الحكومة المصرية كانت ترى من الأوفق بقاء قاض ومفت من أهل البلاد لمعرفة ما بأخلاق الأهالى وعاداتهم .

وقد كان المحافظ المصرى - كما ذكر فى تقاريره - يداوم المرور داخل وخارج بربرة ليطمئن على أن الأمن مستتب ، والطرق آمنة ، وأدى ذلك إلى أن يترك السومال ما كانوا قد اعتادوا عليه من السلب والنهب والقتل وقطع الطرق وكانت الأوامر الصادرة للمحافظ أن يستعمل الخزم مع اللين فلا شدة قاسية ولا تساهل مطلق .

ولما كانت بربرة بطبيعتها ميناء تجارياً فريداً صالحاً لرسو السفن ويحميه من العواصف لسان من الأرض بحيث تصبح السفن الداخلة فيه فى مأمن من غوائل البحر وتقلب الجو ، فقد شجع ذلك الحكومة المصرية لأن تعنى عناية خاصة بإعداد الميناء وتزويده بحاجته من جميع النواحي ليكون أكثر أمناً وأفضل صلاحية لاستقبال السفن .

وقد زار (مكليوب باشا) رئيس عموم المنارات والموانى ، ميناء بربرة وعين الأماكن الملائمة لإقامة فئار لهداية السفن وأسكلة لتسهيل الشحن والتفريغ

وقد استوردت الأدوات اللازمة لهما وأرسلت لبربرة فور وصولها لتركيبها .
 وحرصت الإدارة المصرية على تنظيم عملية البيع والشراء وضبطها حتى
 تستقر أمور التجارة وتزدهر ولذا أرسلت الموازين والمكاييل من مصر
 لتوحيد الوزن والكيل ؛ كما وحدت العملة المستعملة ، وكانت الأمور تسير
 من قبل بطريقة مضطربة غير نظامية . وأدت هذه الاصلاحات إلى اتساع
 نطاق التجارة واستقرار القبائل بالمدينة بعد أن كانت لا تبقى بها إلا مدة الموسم
 فقط (وهي تمتد من اكتوبر إلى مارس) .

ورغم ما بذلته الحكومة المصرية من جهد وما صرفته على بربرة لاصلاحها
 وما كانت تتكبده سنوياً للمحافظة على الأمن بها وإدارتها ، فقد اضطرت
 تحت ضغط الحكومة الإنجليزية لعدم تحصيل جمارك بجهة بربرة ، وذلك لأن
 أغلب علاقاتها التجارية كانت مع عدن ، كما اضطرت أيضاً لأن تفتح ميناء
 (جوهار) للتجارة وهو ميناء صغير لا يبعد عن بربرة إلا مسافة ٤٠ ميلا
 وفتحه واعداده كميناء للتجارة كان يكبد الحكومة المصرية مصاريف باهظة ،
 وقد رأى غوردون نفسه عندما تولى حكمدارية السودان عدم عدالة هذه
 الأوضاع .

ورغم أن وجود إدارة مصرية منتظمة في بربرة وقيام مواصلات مستمرة
 بينها وبين عدن وباقى موانى البحر الأحمر قد أدى خدمات جلييلة للإنجليز
 في عدن فانخفضت أسعار اللحوم والمسلية بها وأصبحت متوفرة طول العام
 بعد أن كانت تنقطع فترة طويلة منه ، إلا أن إنجلترا كانت تتحين الفرص
 لتضع يدها على أملاك مصر في هذه الجهات ولعلها كانت تنتظر حتى يدوس
 المصريون بها الأشواك بأقدامهم ويمهدوا لها الطريق ويدلوا العقبات ثم تسلم
 هي هذه الموانى والبلاد ، والدليل على ذلك الزيارات المتكورة لبربرة من
 قبل (القبودان هنز) القائد البحرى الإنجليزى بعدن ، وما بدا من أحاديثه
 وأحاديث حاكم عدن للمستولين المصريين بها ،

وفي يولييه ١٨٧٥ صدر فرمان بإحالة ميناء زيلع الذي كان خاضعاً
للسلطنة العثمانية ومحوّلة إدارته إلى منجق الحديدية ، للإدارة المصرية مقابل
دفع ١٥,٠٠٠ خمسة عشر ألف ليرة عثمانية مينوياً .

وقد قام رضوان باشا باستلام الميناء المذكور وصدر الأمر (لمتزنجور)
بك محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر بالتوجه لهذه الجهات أيضاً
والوقوف على حالتها من جميع نواحيها وتقديم تقرير عنها ، كما صدر الأمر
لرؤوف باشا الذي كان في معية غوردون باشا في استكشاف جهات خط
الاستواء ، بإحالة هذه الجهات لعهدته وكلف بالتوجه إليها وكتابة تقرير
عما يراه لازماً لها من وجوه الإصلاح .

ولدينا بالاضافة لهذه التقارير المتعددة وصف كامل لحالة زيلع كتبه
الرحالة الإنجليزي برتون الذي أشرنا إليه سابقاً ، في عام ١٨٥٤ . فذكر
أن مساحة زيلع تقرب من مساحة السويس وعدد سكانها يتراوح بين
٣,٠٠٠ ، ٤,٠٠٠ نسمة ومع ذلك فالبنى من منازلها بالحجارة لا يتعدى
١٢ منزلاً والباقي عبارة عن عشش صغيرة من القش والجصير ، ومنازل
الأثرياء مفروشة بالحصير ، ويدخلها النور والهواء من منافذ صغيرة
وهي مليئة بالخفافيش التي يتركونها تأوى إلى منازلهم لأنها تخلصهم من
الذباب والبعوض . وأما طرقاتها فمتربة وغير منتظمة فليست هي بشوارع
بالمعنى المعروف ، وذكر أن المياه العذبة غير متوفرة بالبلدة مما يتسبب عنه
بعض الأمراض للسكان كالحمى وغيرها التي تنشأ بسبب رداءة مياه
الشرب ، إذ أن الآبار العذبة تبعد عن زيلع بأربعة أميال تقريباً ، وأما زيلع
نفسها فأبارها كلها غير عذبة ولا تصلح للشرب ، وهذا هو سبب عدم
وجود نخسروات بالبلد .

وفضلاً عن تأثير ذلك على الحالة الصحية فإن الأمراض تنتشر بسبب
البعوض والذباب .

وقد عنيت الإدارة المصرية بأمر زيلع شيئاً في ذلك شأن كافة بلاد السواحل التي خصصت لها . وقد جعل أبو بكر شحيم جاكيم زيلع السابق محافظاً لها لمعرفة بحالة البلد والسكان وعوائدهم لكن عين وكيل للمحافظة من الملمين بالقوانين والأحكام وأرسل عبد القادر باشا مأمور ضبط مصر للإشراف على الأعمال العاجلة اللازمة للمحافظة . فأشرف على تشييد المباني اللازمة لديوان المحافظة الكمرك والمستشفى وأماكن لإقامة العساكر ، ومخازن ، وأسكلة لتيسير عملية الشحن والتفريغ .

وقد كانت الأحجار وبعض الأخشاب متوفرة في زيلع نفسها فاستخدمت في هذه المباني ، كما اشتغل فيها الصناع من الجنود .

وقد بحثت مسألة امداد زيلع بالمياه النقية ولما لم يتيسر التيام بمد مواسير المياه للبلدة من الآبار البعيدة عنها ، كما عمل المصريون في بربرة وغيرها من موانئ البحر الأحمر التي دخلت تحت الإدارة المصرية ، أرسلت عدة عربات من بهر لاستخدامها مؤقتاً في نقل المياه النقية للبلدة ، وأرسلت دواب النقل اللازمة لجرها .

وعنيت الحكومة أيضاً بتأمين الطرق من زيلع لهرر ليأمن التجار والمترددون على هذه الجهات على أموالهم وأرواحهم ، وقد بذلت جهود جبارة لتوسيع الطريق الرئيسي الذي تسلكه التجارة من هرر لزيلع وأدخلت الحكومة النقد وعممت استخدام الموازين والمكاييل ، وأدى هذا كله لرواج التجارة .

وقد أنشئت مصلحة تابعة لنظارة الزراعة والتجارة بمصر عرفت باسم مصلحة الملح والنظرون ، على أن تتبعها الملاحات الموجودة بسواحل البحر الأحمر ، وعين موظفون من قبل هذه المصلحة لتنظيم استغلال ملاحات زيلع البالغ عددها خمسة . وبحثت الوسائل التي بها يمكن مضاعفة المستخرج من الملح والمباع منه . وأرسلت عينات منه للخارج .

ومن الوسائل التي اتبعت لترويج ملح زيلع بالذات تخفيض سعره إذ روي أن هذا أدى لمضاعفة تصريفه .

ولما أشيع عن وجود النحم بزيلع أرسل لمحافظة ليحث الأهالي سواء
 يالترغب أو التخويف للإرشاد عن مكان وجود هذا المورد . . .
 أما من الناحية الصحية فقد كانت عناية الإدارة المصرية بها بالغة فشيدها
 مستشفى ورتب له الأطباء والمرضون وغيرهم من الموظفين ، ولما أظهر
 الأهالي عدم ثقتهم في (الحكيمباشي) الأوروبي المعين لهذه الجهة استبدلوا
 غيره من المصريين .

ولانتظام اتصال هذه الجهة بالبعيضة بمصر وبغيرها من موانئ البحر
 الأحمر رتبت خطوط ملاحية منتظمة بين بربرة وعدن وزيلع وبينها وبين
 السويس ووضعت لها جداول دقيقة ، وقد وجدنا في محافظ اليد بالمحفوظات
 التاريخية بعض هذه الجداول مرتبطة بطريقة تدعو للدهشة والإعجاب .
 ورغم أن الإدارة المصرية في زيلع وضعت نصب أعينها أن تسهل أمور
 محافظة عدن في تلك الجهة وتقدم لها كل التسهيلات والمساعدات الممكنة فإن
 الانجليز لم ينظروا بين الارتياح لوجود المصريين في هذه الجهات .

ولما أحييت زيلع للإدارة المصرية ، اتجهت الأنظار إلى جهة (تاجورة)
 القريبة منها فقد التحقت أدارتها بجهة زيلع ، وأهمية تاجورة ترجع إلى أنها
 المنفذ للأقاليم الداخلية .

ومن زيلع خرجت حملة مصرية بقيادة محمد رعوف باشا لفتح سلطنة
 هرر ، وهرر سلطنة إسلامية مستقلة أسسها جماعة من العرب هاجروا من
 الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي .

وقد زارها الرحالة برتون قبل الحكم المصري ، وكانت في ذلك
 الوقت تحت حكم الأمير عبد الشكور وقضى بها عشرة أيام وتحدث بأسباب
 عن الطريق من زيلع لهرر ، والقبائل التي تسكن هذه الجهات ، وهي ترجع
 في أصلها إلى قبيلتين كبيرتين هما : السومال ، والحالا .

ومن اللذين زاروا هرر أيضاً الرحالة النمساوي (فيليب بولتسكة) وقد

زارها في حماية ورعاية الإدارة المصرية ، ووصف حالتها قبل الحكم المصري وما أدخله المصريون من ضروب الإصلاح ، كما أن من أحسن ما كتب عنها التقرير المقدم من هيئة أركان حرب الجيش المصري التي قامت بفتحها فقد شمل كل ما يتعلق بالمدينة وسكانها .

وقد كان الحكيم المصري لهذه الجهات حكماً مستنيراً قائماً على أساس تعرف حالة السكان وحاجاتهم المختلفة وتدارك هذه الحاجات . فقد أرسلت الحكومة المصرية لروؤف باشا بمجرد فتح هرر خطاباً تستفسر فيه عن حالة هذه الجهات وسكانها من جميع النواحي لمعالجة أوجه النقص ، ورد روؤف باشا على هذا بتقرير واف عن هذه الجهات .

وأرسلت الحكومة المصرية مهندسين من رجال الجهادية لرسم خرائط لدرس وتعيين أماكن المباني الهامة اللازمة لها - وأصدرت الحكومة فرماناً للأهالي تعهدت فيه بنشر التعليم ، والعمل على استتباب الأمن ، والاهتمام بالمرافق العامة ، والنهضة بالزراعة والتجارة والصناعة .

وقد أوفت الحكومة بوعدها ففتحت عدة مدارس صغيرة لتعليم مبادئ القراءة والكتابة والتمقه على المذهب الشافعي ، وقد تفقه بعض السكان في علوم الشريعة ، ودأى ذلك للقضاء على الشوائب المخالفة للدين الصحيح فأصبحت أحكام الشريعة الإسلامية الغراء هي النافذة .

كما اهتم روؤف باشا ، حكمدار عام هرر وملحقاتها بترغيب السكان في الزراعة . خاصة زراعة البن التي كانت تجود في هذه الجهات ، لكن أمراء هرر كانوا يحرمون زراعتها على السكان . وقد أرسلت من مصر بذور الحنطة والخضراوات والفاكهة والقطن والذرة لتجربتها وحث الأهالي على زراعتها .

واهتم روؤف باشا بتأمين الدروب ، والضرب على أيدي قطاع الطرق فاستتب الأمن بعد أن كانت القوافل تعاني الكثير في الطريق ، وكان التجار

يضطرون لأن يذولوا بسخاء لاميتر ضباء رجال القبايل التي يمرون بها في كل مرحلة من مراحل الطريق ليأمنوا على أنفسهم وتجاريتهم ، وكان ذلك في الماضي سبباً في تدهور التجارة فأقهرت أسواق هرر من البضائع واضمحلت تجارتها . وعمد روؤوف باشا لإقامة المحطات في الأقاليم والجهات الهامة التي تطرقها القوافل فعملت محطة في (جلديسه) وأخرى في (دارفي) على أن يقيم في كل خمسمائة عسكيري .

وقد نظم النقد المتداول في هرر ، وحددت قيمته ونبه على روؤوف باشا بعدم تحصيل أي جمارك أو عوائد خلاف ما اعتاد الأهالي دفعه . وقد رفضت الحكومة المصرية الأخذ برأي روؤوف باشا فيما يختص باحتكار التجارة في بعض البضائع المعتاد تصديرها ببلاد العرب أو فيما يختص باستخدام الحكومة لطريقة المبادلة في التجارة مع الأهالي بدلا من طريقة النقد .

ولم تقتصر عناية الحكومة المصرية على تأمين الطريق بين زيلع وهرر وبينها وبين بربره بل عنيت أيضاً بتوفير وسائل المواصلات السهلة التي تربط هرر بالجهات الأخرى فأصبحت - أي هرر - متصلة بالجهات المجاورة بطرق برية آمنة ، وبالعالم الخارجي بخطوط ملاحية منتظمة ، وأصبح البريد يرد إليها ومنها بانتظام تام .

وقد شجع روؤوف باشا بعض شبان الصومال على مرافقة رجال الجيش من الصناع ليتعلموا منهم صناعة البرادة والحداة وغيرها من الصناعات . وازدهر في هرر نوع من الأقمشة . وليكون قدوة لغيره من الموظفين والأهالي فصل روؤوف باشا لنفسه حلتين من هذه الأقمشة ، كما حرم على الجنود شراء أي شيء من غير أسواق هرر نفسها حتى تزدهر الحالة الاقتصادية بها . وقد أشار دور بك عضو الجمعية الجغرافية المصرية في تقرير قدمه عن هرر بعد زيارته لها ، ونص هذا التقرير موجود في المحفوظات التاريخية ، إلى نشاط الحالة الاقتصادية بها .

وقد كان أهالي هرر يحصلون على المياه للضرورة لهم من الغدران البعيدة.

عن المدينة ، فحضر رؤوف باشا قناة بخلب المياه للداخل المدينة ليوفر على الأهالي الجهد ويدراً عنهم ما كانوا يتعرضون له من مخاطر .

وفي سبتمبر ١٨٧٥ أى فى الوقت الذى كان فيه رؤوف باشا فى طريقه لفتح هرر كانت حملة أخرى بقيادة (ماكيلوب باشا) مدير الموانى والمنارات المصرية قد أقلت من ميناء السويس قاصدة فتح باقى بلاد السودان الجنوبي ، والوصول إلى مصب نهر الحب ، وكان جمعية ماكيلوب باشا فى هذه الحملة عبد الرزاق بك ورضوان باشا و (شايه لونج) .

وهذا الأخير من الغنباط الأامريكيين ، وقد دخل خدمة مصر سنة ١٨٧٠ وما يذكر له أنه ظل مخلصاً لمصر حتى بعد انتهاء خدمته بها ، فكتب عدة كتب دافع فيها عن حقوق مصر فى السودان من أهمها كتابه (مصر ومديرياتها المقترودة) ، وكتابته (أفريقيا الوسطى) وأيضاً (الأنبياء الثلاثة ، غوردون ، المهدي ، عراقى) .

وقد وصلت الحملة المصرية إلى (رأس حانون) ، (وبراره) ، (قسايو) عند مصب نهر الحب واحتلت هذه الجهات ، وبدأت العمل لتعميرها .

وقد كانت التعليمات تقضى بأن تتجه الحملة غرباً بقصد اربتياذ الطريق من الساحل لمنطقة البحيرات الأستوائية لكي تتصل مصر بأملاكها فى هذه المنطقة عن هذا الطريق ، طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي ، وكانت السياسة مرسومة على أن تتخذ نقط على الساحل وتمهد منها الطرق للداخل سواء الطرق البحرية أو الحديدية أو البرية .

ولهذا الغرض بحثت مسألة مد السكة الحديد من سواكن إلى بربرة ، أو من سواكن إلى شندي ، ومن مصوع إلى كسله ، وكان الاتجاه إلى تنفيذ نفس الأمر فيما يختص بالاتصال بالمديرية الأستوائية عن طريق خط حديدي يمر من الساحل .

وكانت الأوامر الصادرة لغوردون باشا أن يبادر للاتجاه شرقاً لمقابلة الحملة وتيسير مهمتها ، لكن كما صرح غوردون نفسه أنه لم يكن في نيته تنفيذ هذا الأمر ، وقد علق « شاييه لونج » على ذلك بأنه لعله راجع لتعليقات صدرت لغوردون من الحكومة الإنجليزية .

وقد أخذ المصريون بمجرد أن خضعت لهم هذه الجهات الساحلية يعملون على تعمير هذه الجهات والعمل على استتباب الأمن بها ويجرون الصلح بين القبائل المتنافرة التي كان النزاع المستمر فيما بينها سبباً في تعطيل الأعمال العمرانية الإنتاجية ، فلما بدأت الأمور تستقر وتصافت القلوب ، وشعر الأهالي بأن هناك قوة تصون الأهالي وتحفظ الأرواح والممتلكات أخذوا ، كما يقول رضوان باشا في تقريره ، يتعاونون في زراعة الحدائق وعمل الآلات الزراعية وغيرها ، لأن الأرض هناك على ساحل (نهر الحب) صالحة للزراعة ، فلم يكن من عائق يحول دون ذلك إلا تنافر القبائل وتطاحنها واستمرار الحروب بينها .

وأرسل (ماكلوب باشا) رئيس الحملة في ٢ ديسمبر ١٨٧٥ إلى مصر كشافاً ببيان الأشخاص والمهمات اللازمة لتعمير المناطق التي أخذت بساحل أفريقيا الشرقى ، ويتضح من الكشف أن الحاجة كانت ماسة لعدد كبير من المهندسين والبنائين ، والنجارين والموظفين والفلاحين المهرة المتزوجين بنسائهم ، وبلغ عدد من طلبهم من الرجال الثمنيين اللازمين لتعمير هذه الجهات ٣١٤ رجلاً بمهماتهم وأدواتهم .

وهكذا أخذ العمران يدب في هذه الجهات واتجه الكل للإنتاج والعمل .

ولما كانت التجارة في هذه المناطق أغلبها عن طريق المقايضة لعدم تداول العملة فيها ، وطريقة المقايضة البدائية هذه لها من مساوئها وعدم ضبطها كما نعلم ما يقيد التعامل التجاري ويضيق نطاقه ، ويجعل سيره في أفق محدود ، لذلك

فقد عمد المصريون إلى نشر استعمال العملة في هذه الجهات لتنشيط التجارة ،
وزيادة حركة التعامل بين الناس .

ولا شك في أن روح التعمير والبناء وحث الأهالي على العمل والإنتاج والاهتمام بجلب الفنيين لمختلف الحرف والصناعات التي بدت من المصريين منذ اللحظة الأولى تعطينا فكرة عما كان ينتظر هذه الجهات من تقدم ورفق ونهضة لو قدر للحكم المصري أن يظل بها مدة طويلة . لكن وقفت إنجلترا في وجه الانتداب المصري في هذه الجهات وأجبرت الحكومة المصرية على سحب حامياتها منها ، وقد عقدها في سبتمبر سنة ١٨٧٧ بين مصر وإنجلترا معاهدة اعترفت فيها بسطان مصر على بلاد السومال حتى رأس حانون . هذا وقد كان طبيعياً أن تهتم مصر بتدعيم أسطولها في البحر الأحمر لكي تتمكن من ربط هذه المناطق الشاسعة التي دخلت تحت حوزتها بعضها بالبعض الآخر ، ولذا فقد اتجهت الأنظار لعصب الحياة في ترسانة الاسكندرية وتزويدها بمحاجتها من الآلات والمواد الخام والفنيين ، وأنشئت بجوارها مدرسة بحرية عين لنظارتها (مكيلوب باشا) الذي أصبح فيما بعد رئيساً لمصلحة الموانئ والفنارات ، وقد اهتمت الحكومة بأخبار طلبة المدرسة البحرية ، وبتعليمهم وبعثت بعدد كبير من الحريجين للبلاد الأوروبية لإتمام علومهم البحرية ، وأوصت مصر على عدد من السفن الحربية المدرعة لحماية أسطولها في البحر الأحمر

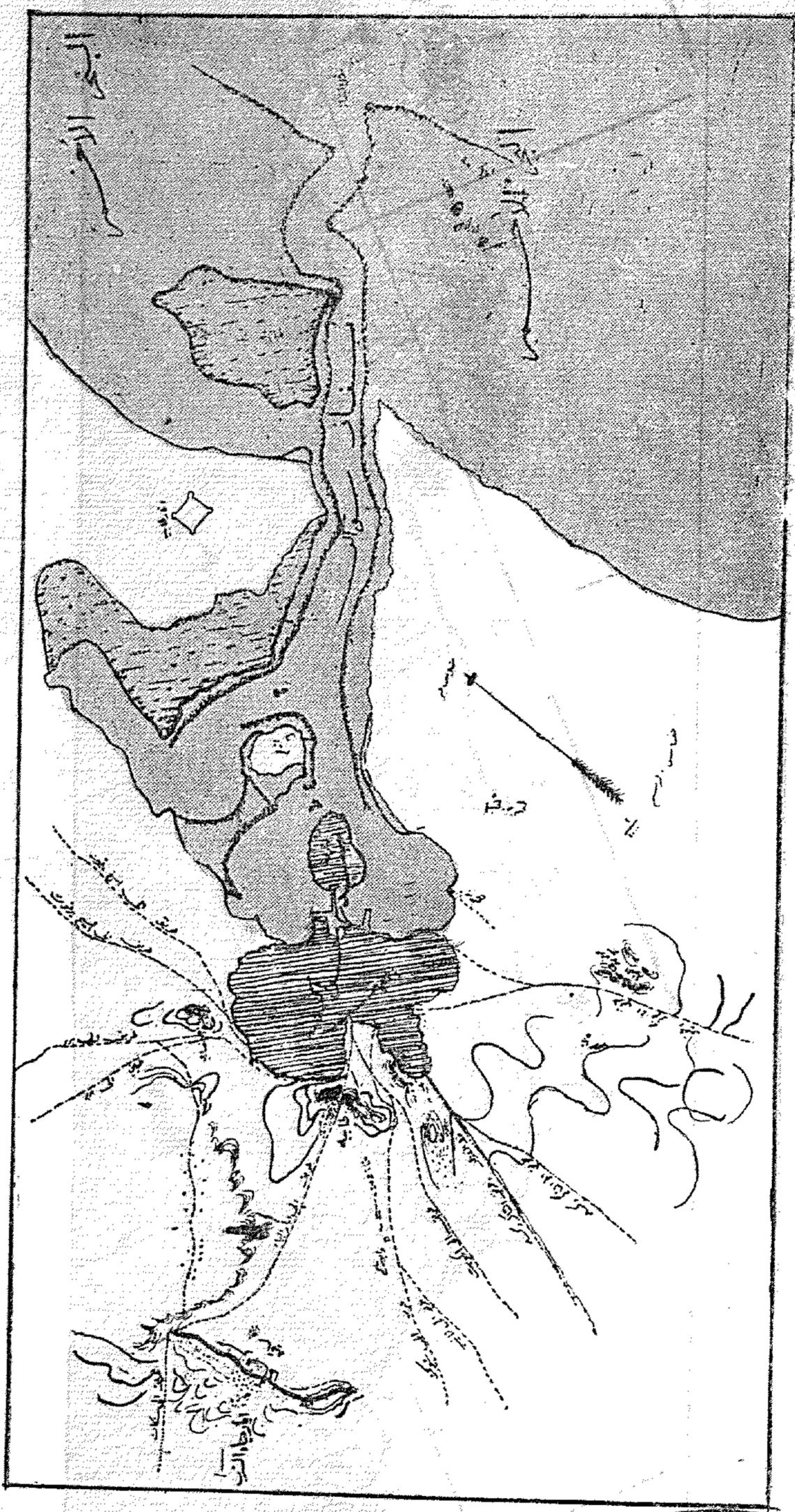
لكن إنجلترا لجأت لطريقها التقليدي فاثارت مخاوف الدولة العثمانية من نتائج تقوية أسطول مصر البحري فوقفت الدولة العثمانية حائلاً دون تقوية مصر لأسطولها الحربي فاتجهت الجهود إلى ناحية أخرى هي تقوية شركات الملاحة التجارية التي تعمل في البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ، وقد أدت هذه الشركات الملاحية كالشركة العزيزية ومصالحة وابورات البوستان الخليجية أجل الخدمات للحكومة المصرية في تنفيذ سياستها في البحر الأحمر وموانئه . وقد اهتمت مصر بإعداد موانئ البحر الأحمر المختلفة للملاحة وأنشأت

الفنارات لهداية السفن ، فأصبحت الملاحة في هذا البحر آمنة منتظمة وأصبحت للشركات الملاحية المصرية والأجنبية خطوط ملاحية متعددة في هذا البحر وبواخر خاصة تقوم برحلاتها البحرية حسب جداول دقيقة معروفة .

هذه صورة بسيطة جداً لبغض الجهود التي بذلتها مصر في البحر الأحمر وموانيه التي امتدت إليها الإدارة المصرية ، ومنها يتضح بجلاء أن مصر تعتبر أن رسالتها في هذه الجهات هي التعمير والبناء والتأخذ بأيدي السكان والنهوض بهم في مختلف ميادين الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والدينية . ومن هنا يتضح أبون الشاسع بين الامتداد المصري في هذه الجهات الأفريقية في خصائصه ونتائجه ، وبين الاستعمار الأوروبي البغيض الذي كان دائماً لا ينظر لمصالح السكان الأصليين ، بل ينظر لمصالح البلد المستعمرة على أنها في المرتبة الثانية فيضحي بتلك المصالح طالما كانت تتعارض مع مصالح المستعمر وأغراضه الابتزازية الاقتصادية أو مراميه السياسية .

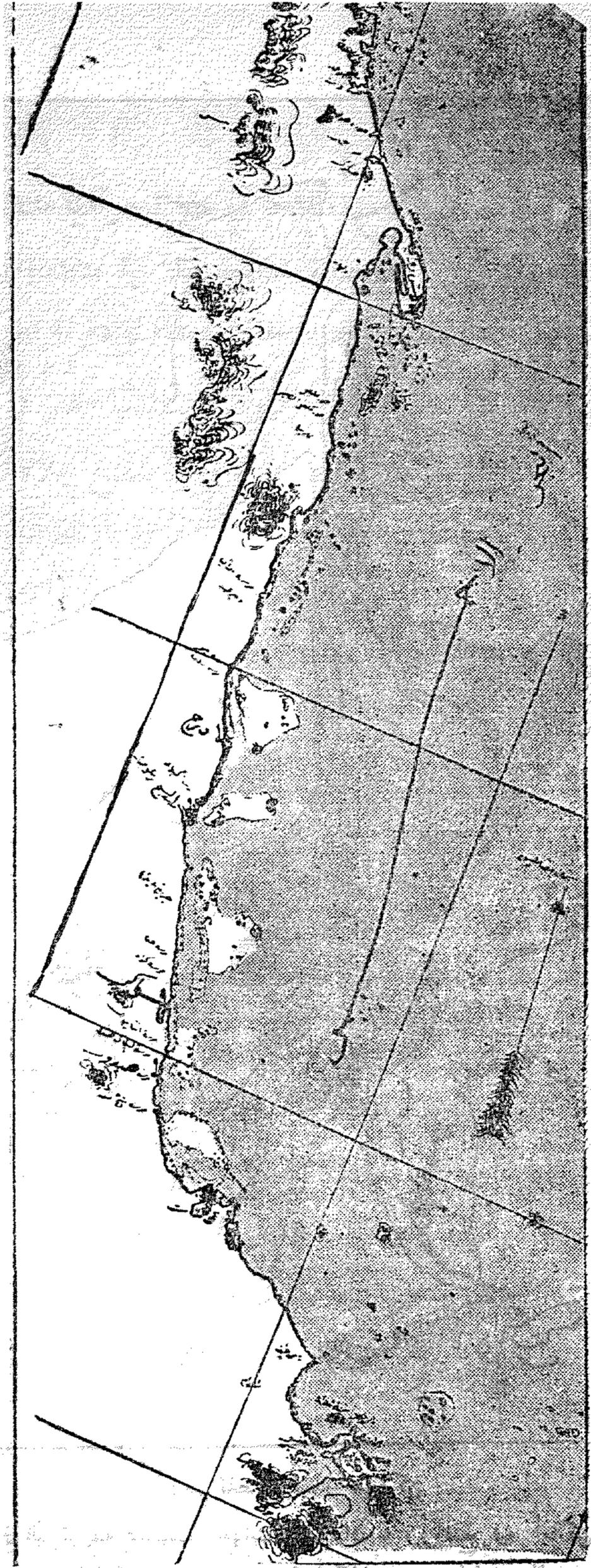
ولذلك لم يكن عجباً أن تنظر الدول الاستعمارية وبخاصة إنجلترا بعين القلق لسيطرة مصر على هذه المناطق الهامة المظلة على البحر الأحمر . ورغم كل المحاولات التي بذلتها مصر لكسب رضا الدول الأوروبية ، وإنجلترا بنوع خاص لنيل موافقتها بقدر الإمكان على المشروعات التي تقوم بها الحكومة المصرية في هذه الجهات ، ورغم إلتجاء الحكومة المصرية لاستخدام عدد ضخم من الأجانب لتحقيق مشروعاتها على أمل أن يؤدي ذلك لكسب دولهم إلى جانب مصر أو على الأقل لضمان عدم اعتراضها على المشروعات المصرية في منطقة البحر الأحمر ذات الأهمية الحيوية .

ورغم التسهيلات والخدمات التي ذكرنا أن الإدارة المصرية أنها في بربره وزيلع وغيرها ، لإنجلترا والدول الاستعمارية الأخرى ، فقد ظلت تتحين الفرص لطرد مصر من هذه الجهات التي كانت قاء بدأت تنعم بالحكم المصري المنظم .

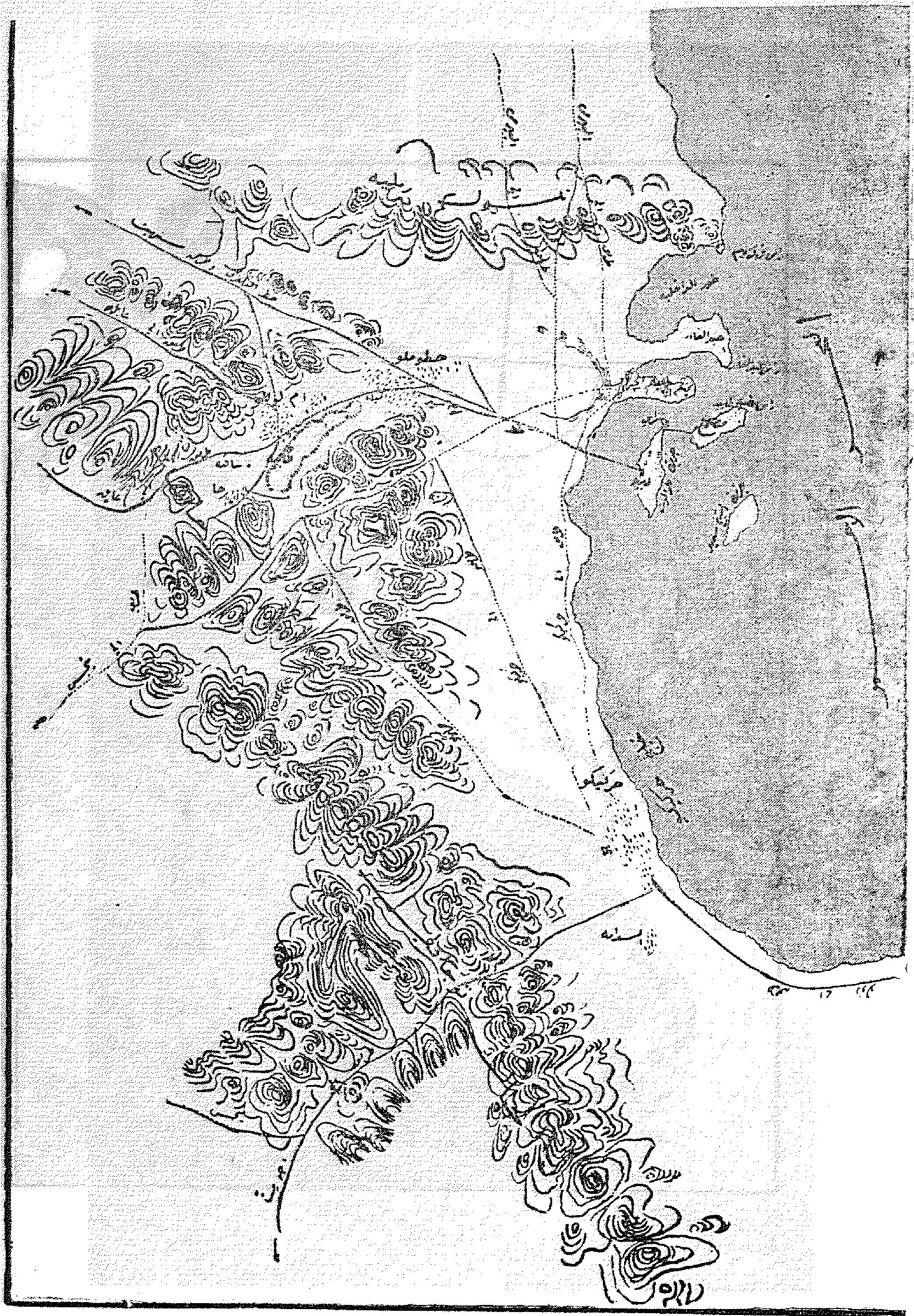


رسم تفصيل لبندر سواكن

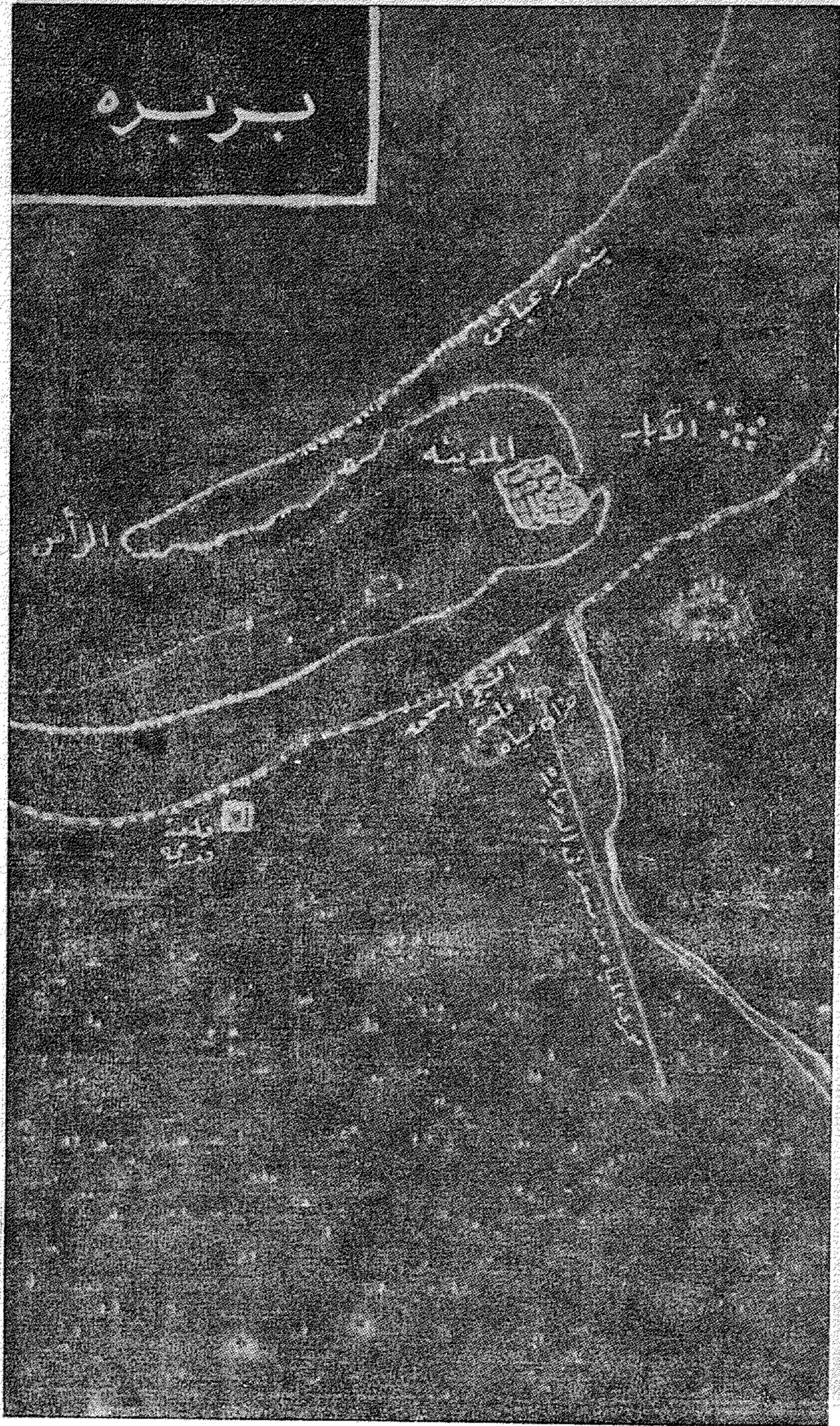
والطرق التي تربطه بمختلف جهات السودان ، وواضح فيه أماكن آبار
 مياه الشرب والطواهي . من رسم هيئة أركان حرب الجيش المصري سنة
 ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م) (الأصل بالمحفوظات التاريخية)



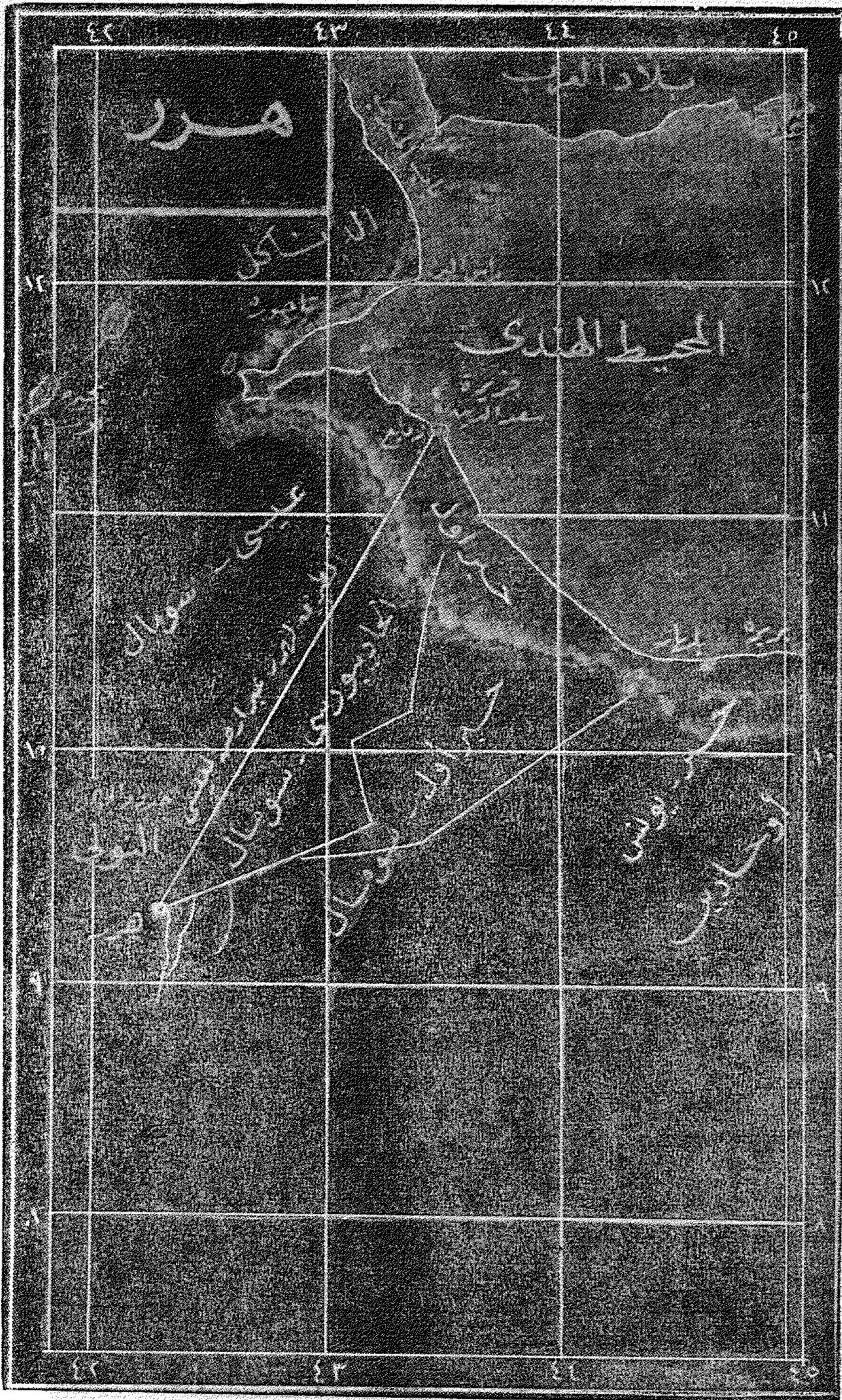
خريطة للندن والموانئ الهامة على البحر الأحمر في المنطقة المحيطة
بسواكن - شمالا وجنوبا - رسم هيئة أركان حرب الجيش
المصري سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م)



خريطة مصوغ وما جاورها والطرق المؤدية إليها ؛ وخطوط التفرافات التي تربطها بباقي جهات السودان .
رسم هيئة أركان حرب الجيش المصري سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م) (الأصل بالمحفوظات التاريخية)



هذا الرسم عمل بالاستعانة بالخريطة التي وضعها الرحالة « برتون »
وبخريطة أركان حرب الجيش المصري التي عملت بعد وضع هذه الجهات تحت الإدارة المصرية



هذا الرسم عمل بالاستعانة بالخريطة التي وضعها الرحالة « برتون » وبخريطة أركان حرب الجيش المصري التي وضعت بعد فتح هرر (موضح بها موقع كل من تاجوره ، زيلع ، بلهار ، بربره - والطرق المؤدية من هذه الموانئ لهرر والقبائل الموجودة في هذه القبائل)

شاهد القوال الخيم

الاحضرت جننا المهلب الاكرام الاجل الانعم المحترم خديو مصر لقمان
ومضافاتها حرم الله راته واسعد ابامه وواقاته انشاء الله
عليك ورحمة الله وبركاته وان تفضلت وعز المنسبت وهو
زكي جلال في حال الصحة والاستقلال لازلت كذلك بالقادر
المالك والباعث لخورا حروف المودة هو استوار عز صحة حالك
واعمدك فلما جسد اللتين واغاية القصد والملازمة العباد
ومرا طرفاهد ساكنة محركات ولا عهد ما يلزم رفعه لجنابك
الا غير سئنا الله دوام ذلك وعسى ان شاء الله كما جمعنا القطعة
الا فرقيته والاختق الاسلاميه تجتمع ونفوز بالمواجهه
عن قريب ان شاء الله هذا وسئنا الله لك تمام النعمه ودوام الصحة
والعافيه وكل عرض بيدوك فطرفنا فالاشا منكم السلام عسى
٣ صفحته من المخطوطات

صورة خطاب من السلطان برغش سلطان زنجبار لخديو مصر في
(٢ صفر ١٢٩٢) ينبهه بأن كل شيء هادئ وأنه يرجو أن يجتمع
به في مصر - وذلك قبل زيارة السلطان لمصر وقد أعقبها حملة
(ماكيلوب باشا) لإخضاع بعض جهات الصومال التابعة لسلطان زنجبار
(الأصل بالمخطوطات التاريخية)



المريد من الله يوحنا ملك ملوك الحبشة وما يليها

اي الامراء المكيين الرضا المحين ركن بيك وزايم العساكر المصرية قطبا و ثوابته بعد هذا
السلام عليكم والافانـات الملكيه البكم نتملكم انه من الاصله احايه ما بين جميع العالم باسمه هداية
لم احدث يتعدى على حارة في اذني شيب من حدوده القابض والان قد صار البغدادي الكامل على حدودنا
و دوايزنا وكما قيلت مملكتنا ولاجل الصبر المصير بوحسب الله صونا الى هذا الان وما نقا هدايتي
مجان ما غفرت مقلوبت حلت فاهروب وهداكنه من مشرك اناس اسرار الدنيا لم يتقوا الله ولا
لهم راب بتدبير الممالك المتفرقة باسم العزيم ايكم فانتخ الان تعداكم حدودنا وحصلكم في بطن
ملكنا الرعيه ليس بهول انفسكم بل كما ذكرنا عن الامان وعهد الله بفضي وجميع عب
انفسكم ومالك وشعر واحده تهلك من روتكم فوكل غا سرهم وخذلكم تملكنا ومارشع منا بينر
تانون بكون تسليم الاسلمه وان اجتمع لجلس بمقرتنا يكون كبح الواهيه الكامله واذا اجتمع
التوجه اي محل وطبقكم بنفوت لكم ذلك تشيع العساكر اياكم بلا فخر ولا مشقه ومكلاي هدا القاهد
على الله الماسك الكل مع عزه المادف و الاقاده خير والسلام حقا و
1878 هـ

يخطبنا القدينا الاكبر اللغز المحترم اسماعيل الخديو مطرفنا هـ و مضافا انها احسن
اصبر
ذات

Handwritten signature and a circular stamp that reads "SUEZ MAR 28 75".

صورة لمظروف خطاب مرسل من الملك يوحنا ملك الحبشة للخديو إسماعيل بمناسبة الحشود التي
تجمعت في مصوع استعداداً لحملة أرندروب بك - وقد وصل الخطاب عن طريق السويس في
٢٨ مارس ١٨٧٥ (الأصل بالمخطوطات التاريخية - ونفس الخطاب أشرنا إليه في البحث)

وقد أتاح التدهور الاقتصادي والسياسي الذي انتاب مصر منذ أواخر عهد اسماعيل ، فرصة ذهبية لتحقيق هذه الأطماع . ولعبت السياسة الإنجليزية دوراً عجبياً ملتويّاً لتحقيق أطماعها هذه فهي تارة تجبر مصر على إخلاء أقاليم مطمئنة هادئة من ممتلكاتها بحجة الارهاق المادي الذي تسببه إدارة مصر لهذه الأقاليم للخزانة المصرية المرهقة ، وذلك بالطبع ليتيسر لها وضع يدها على هذه الأقاليم .

وتارة أخرى تتذرع باسم حق مصر الشرعي في ممتلكاتها لتقصي دولة استعمارية منافسة أخرى .

ومرة ثالثة تسلم أملاك مصر لدولة حليفة أو قليلة الخضر حتى تتحين الفرص المواتية لتضع يدها على الفريسة .

وهكذا لم يأت عام ١٨٨٤ حتى كانت الدولة الاستعمارية قد اقتسمت أملاك مصر في السودان الشرقي ، وشرق أفريقيا ، وكان نصيب إنجلترا وحليفاتها إيطاليا في ذلك الوقت ، نصيب الأسد من أملاك هذه الفريسة المغلوبة على أمرها .

فأخذ الإيطاليون بمعاونة الإنجليز يمتدون من منطقة «عصب» التي اتخذوها كسماز جحا فوضعوا أيديهم سنة ١٨٨٢ على مصوع كما احتلوا (بيلول) وبسطوا سلطاتهم على المنطقة كلها الممتدة من رأس نضار (جنوب سواكن) إلى (أويوك) وفي مارس ١٨٩٠ صدر مرسوم إيطالي ينظم أمر هذه الممتلكات الإيطالية على البحر الأحمر التي سميت في المرسوم باسم (ارتريا) .

على أن هذا النصر العجيب أسال بالطبع لعاب الإيطاليين فتطلعوا لغنيمة أخرى وكانت أطماعهم متجهة للحبشة . ولتحقيق هذا الهدف فكر الإيطاليون في احتلال ساحل السومان إذ أن هذه الجهات كانت المنفذ الجنوبي لبلاد الحبشة فباستيلائهم عليها يستطيعون تطويق الحبشة من الجنوب وبذا يقفلون الطريق أمامها للمحيط الهندي كما أغلقوا طريق البحر الأحمر باستيلائهم على الموانئ التي كونوا منها مستعمراتهم في أرتريا ، واستطاعت إيطاليا أن

تتفق مع صديقتها إنجلترا في سنة ١٨٩١ على رسم حدود منطقة النفوذ الجنوبية هذه . والطريف أن إنجلترا سمحت لإيطاليا بوضع يدها على موانئ (برارة) ، (نفدشيو) وهي الموانئ التي أرغمت المصريين على إخلائها ، وحاولت إيطاليا بعد ذلك أن تضرب ضربتها المنتظرة على الحبشة، لكن هزيمتها المشهورة في عدوة ١٨٩٦ وضعت حداً لكل هذه الأحلام الاستعمارية الحميلة .

أما إنجلترا فقد وقع اختيارها من أملاك مصر على الجهات المقابلة لعدن على البر الثاني فقد أجبرت مصر سنة ١٨٨٤ على إخلاء بربرة وبلهاز وزيلع واحتلتها هي وكونت منها ما سمي بالسومال الإنجليزي .

أما هرر فقد أجبرت إنجلترا مصر على إخلائها في مايو سنة ١٨٨٥ وتسليمها للأمير عبد الشكور بن أمير هرر السابق . ويبدو أن إنجلترا كانت تعتبر هذا الإجراء إجراء مؤقتاً حتى تتاح لها الفرص بوضع يدها عليها وإدارتها لكن في عام ١٨٨٧ زحف مفلوك ملك شوا (ملك الحبشة فيما بعد) واستولى عليها ولا تزال في يد الأحباش لليوم .

ولم تخرج فرنسا صفر اليدين من هذه القسمة فقد تذكر الفرنسيون أن هناك مسامراً آخر لححا وكان جحا في هذه المرة يستظل تحت الراية الفرنسية فقد تذكروا أن فرنسياً اشترى أو على الأقل ادعى أنه اشترى من أحد مشايخ القبائل ميناء (أويوك) في عام ١٨٦٢ ولم تهتم فرنسا بهذا الأمر لكن في عام ١٨٨٢ حين فتحت مدافع الإنجليز التي كانت تضرب الإسكندرية آذان الفرنسيين وأبصارهم إلى التغيير المترقب حدوثه في هذه المناطق الحيوية الهامة بادرت فرنسا إلى احتلال أريوك وإلى التوسع منها للداخل ، فاستولت على (تاجوره) وعلى جبوتى وعلى غيرها من الجهات الساحلية القريبة . ولم يكن هذا غريباً فقد كانت هذه الجهات الخاضعة للنفوذ المصرى نهياً مستساغاً في ذلك الوقت . وفي سنة ١٨٩٦ صدر مرسوم فرنسى بضم هذه الجهات تحت اسم (الصومال الفرنسى) .

هذه قصة إخلاء الإدارة المصرية لهذه الجهات ومأساة إخلاء هذه الجهات ، ومبرراتها أو عدم مبرراتها ، مسألة يطول الحديث فيها ويضيق هذا المجال عن التعرض لها ، لكن يكفي أن أشير إلى أن السكان أنفسهم بهذه الجهات من وطنيين وأجانب أصيبوا بالذهول لما علموا بأمر إخلاء الإدارة المصرية لها ، ووصل الأمر بالتجار الأجانب الذين استقروا بهرر وزيلع وبربرة وغيرها واستثمروا أموالهم هناك في ظل الإدارة المصرية ؛ أن قدموا لرضوان باشا الذى كان مكلفاً بإخلاء هذه الجهات عرائض ممضاة ، ذكروا فيها أنهم لم يصدقوا النبأ حين وصلهم . أما وقد ظهر أنه حقيقى فإنهم يحتجون على هذا التصرف البعيد عن الحكمة وقدموا (بروتستو) على الحكومة المصرية بحملونها نتيجة إخلاء هذه المناطق الآمنة ، ويذكرون أنهم لولا شعورهم بالأمن والطمأنينة لما نقلوا ثرواتهم وممتلكاتهم وعائلاتهم واستقروا في هذه الجهات ، وأن سحب الإدارة المصرية منها سيعرضها لعوامل الفوضى ويعرض حياتهم وأموالهم للأخطار ، ويهم بحملون الحكومة المصرية نتائج ذلك كله .

والغريب أن إنجلترا أو غيرها من الدول الاستعمارية التى استولت على أملاك مصر لم تدفع أى تعويض عن المشروعات العمرانية والمباني التى أقامها المصريون وصرفوا عليها آلاف الجنيهات خلاف الجهود المضنية ، بل الأغرب من ذلك أن المصريين ظلوا يدفعون مرتب نائب القنصل الإنجليزى المكلف بإدارة هذه الجهات بل والإضافة السنوية التى كانت تدفعها مصر للدول العثمانية فى مقابل ضم زيلع ومصوع وسواكن حتى بعد إخلاء هذه الجهات واحتلال هذه الدول الاستعمارية لها .

هكذا طويت صفحة الحكم المصرى بهذه الجهات ، ولا شك فى أن أى حكم محايد عادل لا يستطيع أن ينكر ما أدته الإدارة المصرية المنتظمة من خدمات لهذه البلاد وسكانها ، ويستطيع أن يلمس البون الشاسع بين أهداف مصر واتجاهاتها وبين أهداف الاستعمار الأوروبى ومراميه ووسائله .

فلا شك في أن هذه البلاد نعمت في ظل الحكم المصري بإدارة مستنيرة قفزت بها إلى مدارج الحضارة بخطوات واسعة ، ولو دام الحكم المصري مدة أطول لتأصلت تعاليم الإسلام في قلوب الأهالي ولقضت على كثير من الرذائل التي لا تزال منتشرة إلى اليوم .

وقد اعترف الرحالة النمساوي (فيليب يولتسكه) الذي زار هرر والجهات المجاورة لها في نهاية الحكم المصري ، بما نال هذه البلاد من الخير تحت أيدي المصريين .

وحتى الكتاب المغرضين من الإنجليز أمثال (جيمس) الذي زار هذه البلاد في أواخر عهدها بالحكم المصري ، وعاد إليها بعد أن أنزلت عنها الراية المصرية وكتب عنها كتابه "The Unknown horn of Africa" ، نستطيع أن نلمس في أقواله الحقائق الصارخة التي حاول أن يخفيها أو يطمسها ، فقد ذكر مثلا أن السوماليين في الحقيقة لا يحبون المصريين كما أنهم يبغضون التجار الأجانب الذين يأتون لمشاركتهم أرزاقهم ولذلك فقد رحبوا به وبأعوانه لما علموا أنهم ليسوا مصريين ولا تجاراً . وهذا كلام مضحك ووجه المغالطة فيه واضح ، فقبل الحكم المصري لم يجرؤ أجنبي أن يطأ هذه البلاد بأقدامه وقد صرح (برتون) وغيره بذلك . وقد قابل الأهالي إجلاء المصريين عن هذه البلاد بالوجوم ، ولدينا العرائض المتعددة بإمضاءاتهم وبخط الأهالي يعبرون فيها عن جزعهم لما سمعوا عن إخلاء مصر لهذه الجهات ، فكيف يدعى هذا الكاتب أن السكان يرحبون بالإنجليز وأمثالهم ويفضلونهم عن المصريين المسلمين ، وقد ظل سكان هذه البلاد بالذات سنين طويلة يحملون راية الجهاد ضد الحبشة وضد البرتغاليين في حروب لا شك في أنها امتداد للحروب الصليبية المعروفة .

أما قوله بأن أعمال المصريين العمرانية في هذه الجهات لا تكاد تذكر فإن في فلتات كلامه أثناء وصفه لمدينة بربرة الجديدة التي أنشأها المصريون

وحديثه عن نظامها وبساتينها الحميلة والصور الفوتوغرافية الرائعة التي أخذها لمنزل الحاكم والحديقة والنافورة ، ووصفه للمستشفى والسجن ، وملكته البريد والمخازن والمنازل وعملية المياه التي ذكر أنها تصل المدينة في أنابيب حديدية من على بعد عدة أميال وغيرها وغيرها من الأشياء التي ذكرها عفوياً وهو يصف المدينة التي استحوذ عليها السادة الإنجليز دون أن يذكر من هم أصحاب الفضل الأول والأخير في النهوض بها بهذه الدرجة من التقدم والرقى ، كل هذا يدل على مبلغ ما بذله المصريون وعلى أن من ينكر عليهم جهودهم إنما يكتب بروح التحيز البغيض الذي يجب أن يتحرر منه الكاتب النزيه .

ومن أمثال جيمس ، الكاتب الإنجليزي (بركان) الذي كتب في كتابه **British Somaliland** يقول إن ما طرأ على بربرة أثناء الحكم المصرى من التغيير شيء لا يذكر ، وهذا تطاول أيضاً على الحقيقة ، فالكاتب نفسه يناقض نفسه بنفسه ، إذ بينما نراه يصف بربرة أيام زيارة (جونستون) لها قبل التنظيم المصرى بأنها مجموعة عشش مبعثرة بلا نظام تدل على الحياة البدوية غير المستقرة ويرجع ذلك لسببين :

١ - معارضة السوماليين لزيارة أى غريب لبلدهم .

٢ - عدم وجود المياه في بربرة فهم يحصلون عليها من بلدة دوبار على مسافة كبيرة تبلغ ثمانية أميال .

نراه يتحدث بعد ذلك عن زوال هذه العقبات بوصول المياه إلى بربرة ويصف المنازل الحديدية بأنها شرقية في طابعها وتحتوى على فناء واسع ووسطه نافورة ، هذا بخلاف مباني الحكومة ، ثم قال إن المياه من منبعها من دوبار تمر في خزان لتبريدها ، وبجوار هذا الخزان بنى حصن لحماية هذه المياه ؛ ويتحدث عن فنار بلهار ومباني الجمرك وغيرها .

ذكر كل هذا وهو يعرض لوصف المدينة الحديدية ونسى بل تناسى أصحاب الفضل في هذا كله وتجاهل أن الفضل يرجع إلى أولئك الذين أشار في أول كتابه على أنهم لم يغيروا الكثير من شأن بربرة .

لقد اجتث المصريون الأشواك التي كانت تعترض طريق الإصلاح وأوجدوا وسائل الحياة المستقرة الآمنة في هذه الجهات البعيدة ، وجاء الإنجليز لينعموا بثمار هذا كله دون جهد بذلوه أو مال أنفقوه وبلا حق مشروع يخول لهم طرد المصريين واحتلال أماكنهم في هذه البلاد الإسلامية الأفريقية اللهم إلا حق القوى في أن يجبر الضعيف على ترك ثمار جهوده وجهاده ليغتصبها وينعم بها هو دون صاحبها .

وإذا فمن حق هذا الوطن علينا وعلى المشتغلين بالتاريخ بنوع خاص أن نبرز هذه الجهود المضنية التي بذلت وأن نظهر هذه الصحائف الناصعة التي يحاول المستعمر أن يطمرها ، فمن عيوبنا العامة أن جهودنا وخدماتنا تنسى دون أن نهتم حتى بتسجيلها بينما يضحخ الغربيون القليل الذي يؤديه بل يبرزون جهودهم الشخصية التي يبذلونها لخدمة مصالحهم هم في ثوب المنفعة العامة فيظهرون في ثوب المضحكين البازلين وهم المغتصبون النفعيون .

سوفى الجمل